

«الوطني»: المخاوف من ضعف النمو الاقتصادي في الأسواق الناشئة تعود من جديد

خلال شهر يوليو من عام 2005، باعتبار قيام المستهلكين بتقليص شديد لإنفاقاتهم بسبب الاضطراب الحاصل في الأسواق المالية، كما يشير بعض المحللين الاقتصاديين إلى أن ارتفاع القيود المفروضة على عمليات الإقراض قد ساهمت كذلك بتراجع نسبة الإنفاق وبالتالي تراجع مبيعات المساكن بشكل عام.

وأوضح التقرير إن الاقتصاد الأميركي شهد نموا بسيطا يفوق النمو المتحقق خلال الربع الثاني، فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي عن نسبة 1٪ المتوقعة وذلك إلى 1.3٪، مع العلم أن الخبراء الاقتصاديين قد توقعوا حصول نمو بنسبة 1.2٪، كما ارتفعت الأعمال في الاستثمارات الثابتة والتي تعكس دورها حصول نمو في البنية التحتية وقطاع المعدات والبرمجيات. بالإضافة إلى ذلك، ارتفع الإنفاق الاستهلاكي في قطاع الخدمات وارتفع الإنفاق على الصادرات كذلك. أما الأمر الذي قد وازن بين هذه مساهمات الحاصلة في نمو الناتج المحلي الإجمالي فهو التراجع في الإنفاق الاستهلاكي على البضائع غير الاستهلاكية في البلاد وفي إنفاق الحكومات المحلية، بالإضافة إلى الاستثمار في الخزون، والجدير بالذكر أن الوردات قد بدأت تشهد بعض التحسن.

كما تراجع عدد المطالبات الأولية في التعويض ضد البطالة إلى أدنى مستوياته منذ شهر أبريل، فقد بلغ عدد الأميركيين المتقدمين للمرة الأولى بطلبات التعويض ضد البطالة إلى 391,000 شخص خلال الأسبوع الماضي، والذي يشير إلى حصول تراجع في هذا العدد يبلغ 37,000 مطالبة وذلك بعد أن كان العدد الإجمالي 428,000، وهو الأمر الذي أتى مفاجئا ومخالفا لكل التوقعات. فحسب الخبراء الاقتصاديين، كان من المتوقع حصول تراجع بنحو 420,000 مطالبة فقط ليصل العدد الإجمالي إلى 2,000 مطالبة. ويشير الخبراء الاقتصاديون كذلك إلى أن هذا العدد يحتاج إلى التراجع أكثر قبل أن تتمكن الأسواق من النهوض أخيرا.

هذا وقد صرح رئيس الوزراء البرتغالي يوم الأربعاء بأنه في حال تخلفت اليونان عن سداد ديونها، فإن البرتغال قد تحتاج إلى حزمة مساعدات مالية ثانية، باعتبار أن الوضع سيكون صعبا جدا على البنوك والشركات البرتغالية للحصول على التمويلات اللازمة لاستمرار نشاطاتهم وأعمالهم. ومن هذا المنطلق، يستكون البرتغال طلب حزمة مساعدات مالية جديدة وبشروط مختلفة وذلك للمحافظة على استمرارية القطة المالي في البلاد.

كما يعتبر غياب الأحداث الهامة عن الساحة الأوروبية خلال الأسبوع الماضي علامة أساسيا مساهما للتحول الحاصل في الأسواق ولغياب التوجه فيها، فأحدث الأهم على الساحة هذا الأسبوع هو قيام الهيئة التشريعية الدنيا في ألمانيا بالتصويت على إقرار التعديلات الكبرى التي سيتم إجراؤها على هيئة الاستقرار المالي الأوروبي، والتي تتضمن دعما وأقيا من شركاء التحالف للمستشارة الألمانية ميركل، ومن شأن هذه الخطوة أن تزيل بعض العقبات التي تحتاج المنطقة الأوروبية فيما يتعلق بأزمة الديون السيادية وذلك من خلال تأمين دعم مالي اليونان وغيرها من الدول التي تتخبط في الأزمات المالية.

كما تراجعت مبيعات التجزئة في ألمانيا في أكبر تراجع لها منذ ما يفوق الأربع سنوات، متأثرة بالمخاوف من التأثير الاقتصادي لازمة الديون السيادية الأوروبية والتي أضعفت إقدام المستهلك على الإنفاق، فقد تراجعت نسبة المبيعات بـ 2.9٪ عن شهر يوليو حين ارتفعت بنسبة 0.3٪، وحيث يشكك هذا التراجع الهبوط الأير للمبيعات منذ شهر مايو من عام 2007. هذا وقد توقع الخبراء الاقتصاديون تراجع المبيعات بنسبة 0.5٪، مع العلم أن المبيعات قد ارتفعت بنسبة 2.2٪ خلال السنة. ومن الواضح أن الأوضاع في أوروبا قد تشهد بإعادة البلدان الأوروبية إلى فترة الركود الاقتصادي السابغة.

كما ألمح البنك الوطني السويسري يوم الخميس إلى أنه سيبدأ من حصة الجنيه الاسترليني في احتياطي البنك، وحيث أعلن البنك من خلال عناوينه الرئيسية أنه سيبدع على هذه الخطوة خلال السنة المقبلة. وتجدر الإشارة إلى أن الحصة المثوية من الجنيه الاسترليني لدى البنك الوطني السويسري قد تراجعت أكثر من سائر الدول الأخرى خلال السنوات الأخيرة، مع العلم بوجود جدل قائم حول التوقيت الذي اعتمده البنك لعملية الشراء هذه، باعتبار أنه يأخذ موقعا له في دورة أخرى من التيسير الكمي يقدمها بنك إنجلترا.

شهدت الأسواق العالمية أوضاعا شديدة التقلب خلال هذا الأسبوع، باعتبار عدم قدرتها حتى الآن على الصمود أمام المخاوف المتزايدة والمحيطه بأزمة الديون الأوروبية.

وبالرغم من قوة القرار السياسي في أوروبا والتي بدأت تنبش إلى الوجود بدءا في ألمانيا، إلا أن المشرعين والسياسيين يواجهون صعوبات جمّة في التمكن من إرسال رسالة قوية لتهدئة الأوضاع في الأسواق العالمية ولتخفيف المخاوف من انتشار أزمة الديون للمزيد من الدول، وكذلك من مخاطر حصول ركود اقتصادي عالمي آخر.

ويحسب استطلاع للرأي أجرته وكالة رويترز، فإن المخصصات التقديرية في محافظ الأسهم قد بلغت أعلى مستوى لها منذ عام 2009، هذا ويساور القلق العديد من المستثمرين حيال النمو الاقتصادي الذي حصل خلال السنوات الماضية في الأسواق الناشئة، حيث يتخوفون من حصول تراجع فيه، الأمر الذي دفع بهم للانسحاب تدريجيا من أسواق الأسهم فيها.

من ناحية أخرى، ترتفع مقايضة المخاطر الائتمانية لدى البنوك الصينية أكثر فأكثر بالرغم من الاعتقاد السائد بإمكانية استخدام الأموال الحكومية لإعادة رسملة البنوك، والتي أدت بالتالي إلى حصول بعض الخسائر هذا الأسبوع في سوق العملات وأسواق السلع. أما في المنطقة الأوروبية، قام صندوق الاستقرار المالي الأوروبي بالتصويت على حزمة المساعدات المالية الثانية المقدمة لليونان، حيث صادقت عليه كل من سلوفانيا وفنلندا وألمانيا، هذا وقد أظهرت التقارير الصادرة يوم الخميس إمكانية قيام وزراء المالية الأوروبيين وبالتباحث يوم الاثنين حول كيفية تعزيز حزمة الإعانة المالية وذلك من دون رفع الضمانات الوطنية، إلا أن التوصل إلى قرار بهذا الصدد يعتبر أمرا مستبعدا.

وقد صرح أحد المسؤولين الرسميين في الاتحاد الأوروبي والمعنيين في التحضير لهذا الاجتماع بأن الوزراء يقتربون شيئا فشيئا من إيجاد حل وليس التوصل إلى خلاصة، وأضاف مسؤول رسمي آخر أنه يتم حاليا تبادل العديد من الأفكار، ويستحيل خلال الفترة الحالية التيقن فعلا من القرار الذي سيتم اتخاذه.

ومن هذا المنطلق، حاول اليورو مرات عديدة لينهض صعودا خلال هذا الأسبوع، ولكنه فشل في مواكبة أي من العملات الأخرى، حيث تراجع إلى أدنى مستوى له عند 1.3363، ولقفل الأسبوع عند 1.3385، أما الجنيه الاسترليني فقد شهد تداولات متفاوتة، كما حصل على بعض الدعم لاحقا بعد أن أعلن البنك الوطني السويسري بأنه قد يرفع حصته من الجنيه الاسترليني خلال السنة القادمة، هذا وقد أقل الجنيه الأسبوع عند 1.5584 متأثرا بحركة اليورو.

ومن الملاحظ أن سوق العملات قد عانى من انكساسة خلال هذا الأسبوع خاصة مع صدور التقارير السلمية المتعلقة بالنمو الاقتصادي الصيني، بالإضافة إلى قيام وكالة فيتش بخفض التصنيف الائتماني لنيوزيلندا إلى AA وذلك بدرجة «مستقر»، وقد ارتكزت وكالة فيتش في قرارها على عبء الدين الخارجي الكبير الذي يجعل الأوضاع متقلبة بشدة في البلاد، خاصة مع غياب أي بوادر للتحسن خلال المستقبل القريب، يضاف إليه العجز الحاصل في الموازنة والذي من المتوقع أن يتعاظم، الأمر الذي يدل على اختلال التوازن في عملية الإذخار الاستثمارات الهيكلية، أما الدولار الاسترالي فقد شهد تراجعا بسبب الهبوط الحاصل في السوق الصينية بحيث أقل الأسبوع عند 0.9662، ومن جديد نجد المعادن الثمينة عالقة بين الطلب على الدولار الأميركي والطلب على العملات الأخرى المستقرة.

ومع ارتفاع عمليات بيع الذهب وتصفيته، فقد تجدد الاهتمام بشراء الذهب نظرا للقيمة طوره المادي التي يتمتع بها، وخاصة بعد أن تراجع سعره بما يقارب الـ 300 دولار مبيعات المساكن الجديدة وقد تراجعت مبيعات المساكن الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال شهر أغسطس للشهر الرابع على التوالي وذلك إلى أدنى مستوى لها خلال 6 أشهر، فقد تراجعت المبيعات بنسبة 2.3٪ شهريا وذلك لتصبح 295,000 مسكن سنويا، حيث أن هذه النسب قد أدت لمطابقة بعض الصفقات الجديدة لتعزيم أجزام تبادل النسب المتحققة خلال شهر يوليو بحيث ارتفعت بعض الشيء لتصبح 302,000.

كما تجدر الإشارة إلى أن مبيعات المساكن الجديدة قد انخفضت بنسبة 80٪ عن النسبة التي وصلت لها



مئات المتظاهرين أمام بورصة «وول ستريت»

اعتقال أكثر من 700 متظاهر في احتجاجات مناهضة لول ستريت

38 ألف عضو. ويمكن للنقابات توفير دعم تنظيمي ومالي مهم للحركة الخالية من القيادة، وبدأت تظهر احتجاجات مشابهة في مدن أخرى ومنها بوسطن وشيكاغو وسان فرانسيسكو.

من جهة أخرى، يتربق المستثمرون والمحللون انطلاق التداول في البورصات الأوروبية مع أول أسابيع الربع الأخير من العام بحذر بالغ بعد تراجع مؤشرات أسواق المال الأوروبية واداء أسهمها وسداتها في الربع الثالث من العام بنسب تراوحت بين 43٪ و 10٪، وطالت الخسائر أسهم جميع القطاعات تقريبا لاسيما البنوك والمؤسسات المالية المتعلقة بالأنشطة الصناعية بعد ان بات الركود قاب قوسين أو ادنى واعتراف العديد من التقارير الاممية والحكومية بتراجع معدلات النمو الاقتصادي في الفترة المقبلة.

وقال محللون لـ «كونا» ان ارتفاع اداء الاسواق خلال الاسبوع الماضي بنسب تراوحت بين 4٪ و 6٪ في باريس و 4٪ في سويسرا ليس بداية النهاية لوجة الهبوط والتريدي التي عانت منها البورصات في الاسبوع الأخيرة بل اقرب ما يكون إلى مرحلة هدنة قبل انطلاق الربع الأخير من العام بما قد يحمله من مفاجات.



إلقاء القبض على إحدى المتظاهرات

بحقهم أوامر استعداد ثم أطلق سراحهم، وبدأت المسيرة في الساعة الثالثة والنصف مساء من مخيم المحتجين في زوكوي بارك وسط مانهاتن قرب موقع مركز التجارة العالمي السابق. وتعهد اعضاء في الحركة بالبقاء

«رويتز»: أعادت الشرطة فتح جسر بروكلين مساء أول من امس بعد إلقاء القبض على أكثر من 700 محتج مناهض لول ستريت تنظيم مسيرة دون ترخيص. ووقعت الاعتقالات عندما خرجت مجموعة كبيرة من المتظاهرين الذين يشاركون في ثاني اسبوع من احتجاجات تنظمها حركة «احتلوا وول ستريت»، عن الآخرين على ممر المشاة على الجسر وساروا في الممرات المؤدية لبروكلين.

وقال متحدث باسم الشرطة انه «صدر أكثر من 700 أمر استدعاء فيما يتعلق بمظاهرة على جسر بروكلين بعد الظهر عقب تحذيرات عديدة من قبل الشرطة للمحتجين تدعوهم للبقاء على ممر المشاة عدم السير على الطريق (المخصص للسيارات) وإلا فسيتم اعتقالهم».

وأضاف ان «البعض التزم وسار في الممر (المخصص للمشاة) دون أن يتعرض للاعتقال وشك آخرون أنزعم مع بعضهم بعضا وتقدموا على الطريق المخصص للسيارات والمتجه لبروكلين وقد اعتقلوا»، وأعيد فتح الجسر في الساعة الثامنة وخمس دقائق مساء بعد إغلاقه لساعات.

ونقل اغلب المعتقلين إلى مركز احتجاج قبالة الجسر وصدرت

بريطانيا: أزمة منطقة اليورو خطر كبير استطلاع: غالبية اليونانيين يتوقعون إشهار بلادهم إفلاسها

إجراء في الأسابيع المقبلة لدعم البنوك الأوروبية وبناء دفاعات منطقة اليورو للتصدي لمشاكل الديون. عليهم بعد ذلك الآن. هذا وقد أعرب جيم أوزديمير زعيم حزب الخضر الألماني المعارض عن تأييده لفكرة إنشاء شركة قابضة تضم أملاك الدولة في اليونان كالمواضع والمطارات والطرق الاقتصادية تمهيدا لبيعها تحت إشراف أوروبي.

ووصف أوزديمير مثل هذا البرنامج في اليونان بالمنطقي.

كانت مؤسسة «رولاند برجر» الألمانية لاستشارات اقترحت الأسبوع الماضي تأسيس شركة قابضة مركزية يصب فيها نحو 125 مليار يورو هي إجمالي قيمة أملاك الدولة في اليونان تمهيدا لبيعها إلى مؤسسة أوروبية لم تحددتها «رولاند برجر» بالضبط. ورأت «رولاند برجر» أن اليونان بمقدورها بهذ الأموال أن تفي بالالتزامات المطلوبة منها لدول منطقة اليورو.

على صعيد آخر، زعم رجال مكافحة الحريق في لندن ان أزمة مالية في الشركة الخاصة المتقلبة بالديون والتي تمتلك جميع المعدات والأجهزة في مطافي لندن تعرقل عملياتها. وذكر موقع صحيفة الغارديان البريطانية أمس ان شركة أسيت اتفقت مع البنوك المتعاملة معها وحملة الأسهم بانهم سيخفضون ديونها من 120 إلى 42 مليون جنيه إسترليني.

الإشتراكي وحزب الديموقراطية الجديدة (إن دي) المعارض لـ «كونا» قال نائب رئيس الاتحاد الإشتراكي المسيحي أحد الأحزاب الـ 3 المكونة لاتحاد بين الوسط الذي تنتمي له المستشارية الألمانية انجيلا ميركل امس إنه قد يكون من الأفضل لليونان أن تتسحب من منطقة اليورو إذا كانت غير قادرة على تصحيح أوضاعها المالية. وأبلغ الكسندر دوبرينت اذاعة دويتشلاند فاك ان خروج اليونان من منطقة اليورو سيكون حلا أخيرا وأنه سيكون من الأسهل لليونان أن تتعاقد خارج كتلة العملة الموحدة. وقال بحسب نص المقابلة الذي نشر قبل إذاعتها في وقت لاحق امس «اعتقد انه حل - إذا كان المراد يربد عودة اليونان لوضع اقتصادي مستقر تنافسي - أن يتم ذلك خارج منطقة اليورو».

هذا وقد قال رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون أمس ان أزمة منطقة اليورو خطر عسى الاقتصاد العالمي ويجب على صانعي السياسات الأوروبيين التصرف سريعا لإصلاح بنوك المنطقة والتعامل مع ديونها.

وقال كاميرون لتلفزيون هيئة الإذاعة البريطانية (بي. بي. سي) في اليوم الافتتاحي للمؤتمر السنوي لحزب المحافظين الحاكم في مانشستر «منطقة اليورو تهدد ليس فقط نفسها ولكن الاقتصاد البريطاني أيضا والاقتصاد العالمي». وأضاف «هناك حاجة لاتخاذ

أثينا - د.ب. أظهرت نتائج استطلاع للرأي أجري حديثا في اليونان أن غالبية اليونانيين يتوقعون أن تشهّر بلادهم إفلاسها على خلفية أزمة الديون الخائفة التي تواجهها.

وكشفت نتائج الاستطلاع الذي أجراه معهد «كاي» اليوناني لقياس الرأي ونشرتها صحيفة «توميسا» اليونانية الصادرة امس أن 73.67٪ من اليونانيين يتوقعون إفلاس بلادهم.

غير أن 70٪ من هؤلاء أعربوا عن رقتهم أن تخرج بلادهم من مجموعة اليورو في مثل هذه الحالة. في المقابل أبدى نحو 20٪ من اليونانيين تأييدهم للعودة إلى عملتهم القديمة الدراخمة. وأعرب 9.58٪ ممن شملهم الاستطلاع عن تأييدهم لشطب الوظائف في القطاع العام مقابل 40٪ رفضوا هذه الخطوة.

وفيما يتعلق بالضريبة العقارية الاستثنائية الجديدة أبدى 60٪ من اليونانيين استعدادهم لسداد ضريبة من هذا النوع بتكلفة تصل إلى 4 يورووات لكل متر مربع من مساكنهم رغم أن 75٪ ممن شملهم الاستطلاع رأوا أن هذه الضريبة طبقت بغير وجه حق.

وفي استطلاع آخر نشرته صحيفة «اثوس» اليونانية الصادرة اليوم أعرب 56٪ من اليونانيين عن تخوفهم من عدم قدرة بلادهم على تهادي الانهيار الاقتصادي. وأبدى 50٪ ممن شملهم هذا الاستطلاع تأييدهم لتشكيل ائتلاف حكومي بين حزب رئيس الوزراء جورج باباندرينو

52٪ من البرمجيات في السعودية مقرصة

والتقنية من أجل الخروج ببرامج لـ «ويدوز» التي يستخدمها ملايين المستخدمين على أجهزةهم. وأشار نعمان إلى أن 52٪ من البرمجيات في السوق السعودية مقرصة، موضحا ان «لكل برنامج يستخدم برنامجا بقرصن وكل دولار يبرمج هناك دولار يقرصن، مشيرا إلى أن اختراق تقنية المعلومات في السعودية والدخول للانظمة جعلها من ضمن الدول الـ 10 الأولى في العالم التي تتعرض للاختراق في أنظمة شركاتها».

الرياض - يو.بي.أي: قدر مسؤول تقني رفيع في شركة «مايكروسوفت» سوق البرمجيات في السعودية بأكثر من 2,6 مليار ريال (700 مليون دولار)، مشيرا إلى أن 52٪ من البرمجيات في السوق السعودية مقرصة. وأوضح سفير محمد نعمان رئيس شركة «مايكروسوفت» في السعودية لصحيفة «الشرق الأوسط»، أن شركة «مايكروسوفت» تستثمر 36 مليار ريال (9,6 مليارات دولار)، سنويا على الأبحاث

كفا في 29 سبتمبر 2011	
صافي قيمة الوحدة	0.348 د.ك
العائد منذ بداية السنة	(17.1) %
تاريخ التأسيس	11 يوليو 2006
التوزيعات منذ التأسيس:	30 % وحدات منحة
مدير الصندوق، شركة التجاري للاستثمار وكيل البيع، البنك التجاري الكويتي	

كفا في 29 سبتمبر 2011	
صافي قيمة الوحدة	0.424 د.ك
العائد منذ بداية السنة	(23.5) %
تاريخ التأسيس	22 مايو 2002
التوزيعات منذ التأسيس:	400 % فئس تقدي 105 % وحدات منحة
مدير الصندوق، شركة التجاري للاستثمار وكيل البيع، البنك التجاري الكويتي	

مجموعة «علي بابا» مهتمة بالاستحواد على «ياهو»

«ياهو» قد تراجعت قبل فترة بعد خلاف نشب بينها وبين مجموعة «علي بابا» انتهى بقيام الأخيرة باحتكار خدمة «علي بابا» المتخصصة بتسديد الأموال عبر الإنترنت، ولم يستعد حملة الأسهم لتفهمه بـ «ياهو» حتى بعد الإعلان عن التوصل إلى اتفاق حول «علي بابا» في يوليو الماضي.

التنفيذي في القارة الأميركية، ستعقد مؤتمرا صحافيا في نيويورك اليوم، ولكنها لم تقدم تفاصيل حول المواضيع التي ستتناولها. وتمتلك «ياهو» حاليا 40٪ من مجموعة «علي بابا» وبالتالي فإن خطوة رجل الأعمال الصيني - إن حصلت - ستتيح له استعادة السيطرة على تلك الحصة. وكانت أسهم

سي.إن.إن - نيويورك: قال رجل الأعمال الصيني، جاك ما، المدير التنفيذي لمجموعة «علي بابا» للاترنت إن مجموعته «مهتمة» بالاستحواذ على كامل شركة «ياهو» التي تعانى من صعاب مالية كبيرة، في خطوة قد تنتج ظهور لاعب عملاق جديد على الساحة. وقد أكد ناطق باسم مجموعة